ملف العدد

الهوية العربية
المتجددة عائدة على (حصان أبيض)

سعد محيو
كاتب ومفكر لبنانى
المدير التنفيذى لمنتدى التكامل الإقليمي

"الحروب والأوبئة هي مجرد فقاعات في مسيرة التاريخ. الأهم هي التبدلات العميقة، المنعطفات، التي تتم على المدى الطويل بحيث أنها تستغرق أجيالاً كاملة. فالتاريخ أشبه بالموجات، وهدفه السري لايقتصر البتة على شرح وتفسير ما هو معاصر".

هكذا تحدّث فرناند بروديل. وهو حديث يمكّننا من القفز فوق شجرة الفوضى والانهيارات والحروب الراهنة التي تعصف بالوطن العربي هذه الأيام لرؤية الغابة الكاملة التي تختفي وراءها: غابة المدى الأبعد التي قد تكشف عن وجود نظام ما وراء هذه الفوضى العربية، يشي بأن الظروف الموضوعية تبدو ملائمة لولادة متجددة للهوية العربية من رحم الكوارث الراهنة.

سنأتي إلى هذه النقطة بعد قليل. قبل ذلك، يجب أن نعترف أن الهوية العربية، في بعدها السياسي، تعرضت خلال نصف القرن المنصرم إلى هزات وتشنجات عنيفة، شجّعت الكثيرين على إطلاق التنبؤات عن قرب إندثار هذه الهوية لصالح إما هويات دينية، أو طائفية، أو عرقية، أو هويات دول- أمم (قطرية) جديدة تنطق بالعربية لكنها تنطوي على "قوميات" فرعية كويتية أو مصرية أو لبنانية أو مغربية.. ألخ [1]

ثلاثة عوامل أدت إلى تراجع هوية العروبة السياسية في صيغتها "الرومانسية"، كما

أرسى دعائمها ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وميشال عفلق، ثم لاحقاً الأنظمة الشمولية:

الأول: نكسة حرب ١٩٦٧ ثم الغزو العراقى للكويت العام ١٩٩٠ وما تلاها بعد ذلك من احتلال العراق العام ٢٠٠٣. وهذه كانت زلازل قوضّت البنية الجيو- استراتيجية للعروبة الرومانسية، وحوّلت النظام الإقليمي العربي إلى أشلاء، وأثخنت بالجراح الوعد العروبي بالتحرر والوحدة والاستقلال .

الثاني، ضرب الغرب والصهيونية لمشاريع الحداثة والتحديث على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية، تماماً كما حدث في حقبة محمد علي فى القرن التاسع عشر[٢]، وما رافق ذلك من فشل مزدوج سواء في إقامة دولة الوحدة العربية أو في بناء الدولة في كل قطرعربي، أو حتى في تشكيل كيانات إقليمية في المغرب والمشرق والخليج. وهذا ما ترك الأبواب والنوافذ مشرعة أمام بروز هذه الهويات الفرعية الطائفية والمذهبية والقَبَلِية، التي تتنافس على فضاءات جغرافية قد تسفر في نهاية المطاف عن "تقسيم المقسَّم" في الوطن العربى، ما لم تتم استعادة الغريزة الاجتماعية والحضارية العربية.

أما الإسلام السياسي الذي صعد خلال العقود الأخيرة لمحاولة ملء هذا الفراغ، فقد تشتت ركابه بين أجنحة جهادية متطرفة، وسلفية دعوية، وسلفية سياسية، وأشتات من مئات المنظمات المتفرقة، وعجز هو الآخر عن تقديم بدائل قابلة للحياة في مجالي "بناء الأمة" أو في بناء الدولة في كل قطر. كما أنه افتقد إلى مشروع نهضوي حضاري- استراتيجي شامل لكل الوطن العربي، وقادر على التحوّل إلى برنامج سياسي للأجيال الجديدة من شباب "الشارع العربي ."

هذا لايعني، كما ذهب أوليفييه روا إلى القول[٣]، أن صفحة الإسلام السياسي قد أغلقت، خاصة بعد الأحداث العاصفة التي هبّت على المنطقة غداة الربيع العربي، بل هو يعني أنه سيكون على الإسلام السياسي إجراء مراجعة عميقة لمواقفه من مسائل الدولة القطرية بما تتضمنه من نبض وطني ونزعة حداثة

(مهما كانت هذه قاصرة)، ومن ضرورة إبرام تسوية تاريخية مع التيارات الإيديولوجية العروبية والوطنية والعلمانية الأخرى، وبالطبع من قضية التكامل العربي (والإقليمي الحضاري الإسلامي) الذي بات لازمة لا مفر منها في عصر العولمة والثورة التكنولوجية الرابعة.

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين أضخم حركة إسلامية حديثة، لكن عجزها عن التواصل مع الحركات السياسية الأخرى على نحو جدّي، واحتكار بعض أجنحتها حق معرفة الحقيقة، دفعا العديد من الأطراف إلى اعتبارها حركة معزولة في المجتمعات العربية التي نشأت فيها على الرغم من حجمها الجماهيري الكبير[٤]. هذا علاوة على القصور الذي شاب الجماعة والحركات الإسلاموية الأخرى في مجال الموقف من الاقتصاد النيوليبرالي وطبيعة العلاقات مع الدول الغربية.

الثالث، هو التغييرات العميقة التي طرأت على بنية النظام الدولي، والتي ستؤدي هي الأخرى إلى تكريس "نهاية تاريخ" حقبة العروبة الرومانسية، من دون أن يعني ذلك بالطبع نهاية العروبة نفسها كفكرة ومشروع، ولكن قد يساعد على بلورة مرحلة جديدة من مراحل تطوير هذه الهوية.

العرب والعولمة

العاملان الأولان، أي الهزائم وتهاوي مشاريع الحداثة، أُشبعا درساً وتحليلاً سواء في مراكز الدراسات الغربية أو في الدوائر البحثية العربية. لكن العامل الثالث، والذي قد يكون الأهم عربياً وإقليمياً في هذه المرحلة، لايزال في حاجة إلى الكثير من المتابعة والتدقيق والتمحيص. ولاغضاضة، إذ أن هذا العامل يحمل في طياته العديد من ملامح المستقبل (إن لم يكن المصير) العربي، ولايمكن في الواقع فهم التطورات المتلاحقة في الوطن العربي من دونه[٥].

المقاربات حيال هذا العامل قد تتعدد بتعدد منابع أصحابها الايديولوجية أو الثقافية. بيد أن ثمة حقيقة لم يعد في وسع أحد القفز فوقها: الدور الكبير الذي باتت تلعبه

"إمبراطورية العولمة"[٦] في إعادة صياغة كل تركيبة النظام العالمي ومعه بقية النظم الإقليمية الفرعية.

في أوروبا، وبعدها في أميركا الشمالية وجنوب شرق آسيا، أخذ هذا الدور شكل "التركيب" في أسواق إقليمية كبرى ملائمة لقوى العولمة والشركات الكبرى متعددة الجنسيات. لكنه في الوطن العربي لم يغادر بعد مرحلة "التفكيك" إلى التركيب.

وهنا ثمة أربعة نصوص قد تؤكد الفرضية بأن عملية تفتيت الأمة العربية إلى طوائف ومذاهب، هي انعكاس لكلٍ من أهداف إمبراطورية العولمة (التفكيك والتركيب) من جهة، كما للخطط الاستراتيجية الغربية- الصهيونية، من جهة أخرى.

النص الأول: المخطط الاستراتيجي البارز في البنتاغون توماس بارنيت:

"إذا مافشلت دولة أومنطقة ما في الانضمام إلى العولمة، أو رفضت الكثير من تدفقاتها الثقافية، فإنها ستجد في نهاية المطاف القوات الأميركية على أراضيها. إذ أن لدى الولايات المتحدة مسؤولية إستخدام قوتها الهائلة لجعل العولمة عالمية حقاً، وإلا فإن أجزاء من البشرية ستدان بصفتها خارج النظام وستعرّف على أنها عدو. وحالما تحدد الولايات المتحدة أعداءها، فإنها ستشن الحرب عليهم، مطلقة الدمار والقتل، أو الإخضاع عبر تفجير مجتمعاتهم من الداخل لضرب جهاز المناعة والممانعة فيها[٧].

النص الثاني: مارتن كرامر، الباحث في "مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى :"

"في معظم الامبراطوريات الديناميكية الإسلامية، عقد لواء الحكم للأقليات. والآن، رسالة الدمقرطة هي أن حكم الأقلية بات من مخلفات الماضي. وهذا سيعني بالنسبة إلى الشرق أوسطيين تغيّر موازين القوى بين مختلف المجموعات الطائفية والأثنية، وإطاحة هرميات إجتماعية أقيمت قبل ألف عام عبر الصراعات الداخلية. كما أن هذا سيعني نسف مقومات الدول الراهنة في المنطقة، وسيكون بالتالي على الولايات المتحدة الاعتراف باستقلالية المجموعات الاجتماعية والدينية والطائفية"[٨].

النص الثالث: موشي ماعوز، أيضاً من "مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:"

"الأقليات الدينية والأثنية أثرّت بشكل عميق على التطورات في الشرق الأوسط

طيلة القرنين الماضيين. ومايمكن أن تفعله الولايات المتحدة هو تشجيع ودعم تشكّل تحالفات طائفية بين هذه الفئات استناداً إلى أنظمة فيدرالية، أي تقسيم الدول العربية والإسلامية الراهنة إلى دويلات طائفية وإثنية[٩].

النص الرابع : الباحث الأميركي روبرت ساتلوف:

منطقة الشرق الأوسط الكبير في حاجة إلى تطبيق نظرية "اللا استقرار البنّاء" أو "الفوضى الخلاقة". وإذا ما عنى ذلك تفجير البنى الاجتماعية العربية الراهنة عبر الحروب الأهلية الطائفية والمذهبية، فليكن"[١٠].

هذه النصوص الأربعة تشكّل معاً خريطة طريق متكاملة لمحاولة فهم خلفية التطورات وطبيعة الانفجارات الراهنة في الوطن العربي. نقول فهم التطورات، لا كشفها، لأننا نعتقد أن جرى ويجري ليس في واقعه واحدة من تلك المؤامرات المتلاحقة التي تعرّض إليها العرب منذ سايكس- بيكو، ولا هي مجرد تقاطع صُدَف يمسك بعضها بخناق بعض، بل هي حصيلة تخطيط علمي على أعلى المستويات هدفه حسم مصير هذه المنطقة الاستراتيجية، في إطار النظام العالمي الجديد الذي تقوده إمبراطورية العولمة الرأسمالية.

أما التساؤل عن سبب ممارسة التفكيك في الوطن العربى لإدماجه في العولمة، فيما تم تطبيق عملية التركيب (كما أسلفنا) في أوروبا والصين والهند وجنوب شرق آسيا وغيرها، فلهذا سببان: الأول، وجود إسرائيل بما تملكه عبر اليهود الدوليين من نفوذ كبير في كابينة قيادة العولمة الرأسمالية، ومصلحتها الاستراتيجية والإيديولوجية في تفتيت المنطقة إلى جزر معزولة ومتصارعة. والثاني، استمرار الاعتراضات العربية ذات العمق الحضاري التحرري والثقافي الإسلامي على الهيمنة الثقافية والسياسية الشاملة لإمبراطورية العولمة.

انقلاب تاريخي

هل يعني كل ذلك أن التفكيك الطائفي والإثني للهوية العربية بات قدراً محتوماً ومختوماً بالشمع الأحمر؟

كلا. ثمة فرصة ثمينة ودسمة أمام العرب لن تستطيع العولمة حجبها .

فقد أطلّ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون برأسه وهو يحمل في ثنـــاياه بشائر انقلاب تاريخي كبير في العلاقات الدولية: صعود الحضارات الآسيوية الشرقيـــة والجنوبية (الصين، الهند، علاوة على اليابان وبقية النمور الآسيوية) إلى قمرة القيادة العالمية. وهذا الحدث الكبير سيحمل قسمات تاريخية فاقعة لثلاثة أسباب متلازمة :

الأول، هو أن هذه ربما ستكون المرة الأولى في التاريخ التي يصعد فيها العمالـــقة الشرقيون الثلاثة الصين واليابان والهند في وقت واحد، في حين كان صعود أحدهما في القرون الماضية يتم على إيقاع هبوط الثاني أو كليهما. وهذا يذكّر بما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر الذي شهد صـــعـــود الـــقـــوى الأوروبية الثلاث، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، معا، وما تلا ذلك من هيمنتـــهـــا على معظم العالم.

والثاني، هو أن هذه القيامة الآسيوية، تسجّل عودة الحضارات الشرقية الـــقـــديـــمـــة والعريقة إلى مرحلة الفعل التاريخي، بعد غياب قسري وعنيف فرضته هيمنة غربية استمرت خمسة قرون .

والثالث، أن سطوع الشمس الآسيوية مجدداً، سيؤدي بعد حين إلى بزوغ نظام عالمي جديد يكون فيه الغرب الأول بين متساويين، وليس الأول للاشيء كما الحـــال الآن. وهذا التطور بدأ يتبلور بالفعل، حين برزت مجموعة العشرين الـــتـــي تضم مجموعة "البريكس" (البرازيل، روسيا، الهند والصين وجنوب إفريقيـــا) وبقية الاقتصادات الجديدة الصاعدة، كبديل دولي عن مجموعة الثماني الكبار التي يهيمن عليها الغرب، والتي كانت تقود العالم من أذنه[١١].

هذه المعطيات ستعني الكثير على المديين المتوسط والبعيد بالنسبة للوطن العربي. ذلك أن عودة شمس الشرق الآسيوي، يمكن أن تكون حافزاً لاستثارة حراك الحضـــارة العربية- الإسلامية بصفتها آخر الحضارات الشرقية التي لم تنبعث بعد من جديد. هـــذا إضافة إلى أن انحسار الهيمنة الغربية، سيقلّص حدة المعضلة العربية المُزمنـــة حـــول "الصراع ضد الغرب، ومن أجله"، عبر توفير بدائل حداثة شرقية هذه المرة.

فرصة ذهبية

هذه النقطة الأخيرة، أي صعود الشرق الآسيوي وانحسار الغرب الأورو- أميركي، ليست تفصيلاً بسيطاً، بل هي يمكن أن تُثبت عما قريب أنها الحدث الأضخم في سيرورة المستقبل العربي والإسلامي. لماذا؟ لأنها تؤكد قاعدة ذهبية لطالما تكررت فصولها في كل التاريخ: صعود قوة أو حضارة ما، لايكتمل أو ينجز إلا بسقوط أو تضعضع "الآخر" المنافس أو المضايق لها .

فالحقائق التاريخية تشير إلى أن النهضة العربية الأولى منذ القرن السابع ميلادي، كما النهضة الأوروبية الحديثة التي شقّت طريقها عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني ثم النهضة العلمية والصناعية، قد قامتا في أعقاب سقوط ما كان يمكن أن يُشكّل "الآخر" المنافس والمضايق لهما. فالنهضة العربية الإسلامية قامت بعد أن استنزفت الحرب الطويلة كلاً من إمبراطورية الفرس والإمبراطورية الرومانية اللتين كانتا تتقاسمان في القرن السابع النفوذ على بلاد العرب وعلى البلدان المجاورة التي ستصبح بعد فترة وجيزة قواعد وأطرافاً للدولة العربية الإسلامية. لقد كان هناك مايُشبه "الفراغ السياسي" في المنطقة. ومباشرة بعد قيام دولة الإسلام، أجهز العرب بضربة واحدة على بقايا إمبراطورية الفرس، ثم دفعوا بحدود إمبراطورية الرومان بعيداً عن بلدانهم وعن المجال الحيوي لدولتهم الفتية. وهكذا، تخلّصوا من الخصمين المتخاصمين والمتنافسين اللذين كانا، منفردين أومجتمعين، مرشحين تاريخياً، لو بقيا على قوّتهما، لعرقلة نهوض العرب وإجهاضه في المهد. لقد تخلّصت النهضة العربية الإسلامية من "الآخر" المُنافس والمُضايق والمُعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح.

وحدث الأمر نفسه في النهضة الأوروبية الحديثة. فقد تزامنت انطلاقتها الأولى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر مع بداية التراجع الخطير الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية. ولولا سقوط دولة الأندلس الإسلامية في إسبانيا وتدهور موازين القوى بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، ولولا انتقال العلوم العربية إلى أوروبا،

لكان هناك منافس خارجي وعالمي خطير لأوروبا قادر على إحباط نهضتها وانطلاقتها(١٢).

الصورة هنا قد تبدو زاهية أكثر في معظم العالم الإسلامي وداكنة بالنسبة إلى الركن العربي. فالأول برزت فيه دول كتركيا وماليزيا وإندونيسيا، قطعت شوطاً كبيراً في البناء الذاتي الوطني والاقتصادي- التكنولوجي، كما في الاندماج في الاقتصاد العالمي بحد أدنى من الخسائر الثقافية وتشوهات الهوية .

ومع ذلك، ليس النفق العربي مظلماً إلى هذا الحد. صحيح أن العوامل الذاتية العربية تبدو غامضة حتى الآن، إلا أن تغيّر العوامل الخارجية وحاجة العولمة إلى سوق شرق أوسطي كبير يتكوّن من ٦٠٠ مليون مستهلك، قد تُشكل البناء التحتي لمشروع نهوض عربي جديد متحرر من أخطاء الماضي (التخبّط بين أولويات الحرية والتحرر، والتنمية والوحدة، والاصالة والمعاصرة، والهوية والحداثة) ومنفتح على معطيات الحاضر (الديمقراطية، وحقوق الانسان، والتكامل الإقليمي الاقتصادي والسياسي)، ومتشابك مع المضمون العميق والثري للحضارة الإسلامية.

هذه الفرصة أمام المنطقة ستتوافر عما قريب. بقي أن نوفّر نحن لها طاقاتنا بما يتجاوز مرحلة "التفكيك" الراهنة، فنوظّفها في مشروع "تركيب" داخلي ذاتي هدفه اللحاق والالتحاق بركب شمس الشرق الصاعدة.

الطريق إلى ذلك واضح وجلي: عروبة مُتجددة مستندة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومتشابكة مع أسمى ما في الحضارة الإسلامية في عصريها الذهبيين إبان حقبتي الخلفاء الراشدين (القيم الأخلاقية والروحية والمساواة والعدل) والخلافة العباسية (التطويرات الهائلة في العلوم والطب والفلك والفلسفة).

ثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية :

خلال حقبة التراجع العربي منذ أوائل الثمانينيات، كانت إيران وبعدها تركيا، تزج بكل ثقلها في معركة إعادة صياغة النظام الإقليمي في المنطقة العربية- الإسلامية. وهذا التطوّر أعاد عقارب الساعة ألف سنة إلى الوراء، حين كان للقوى الإقليمية

الكبرى (مصر، تركيا، إيران) الأدوار الحصرية الرئيسية في صياغة مصير الشرق الإسلامي[١٣]. وهو ماسيفرض موضوعياً، وفق منطوق قاعدة أرنولد توينبي في "التحدي والاستجابة"، بروز كيان أو إئتلاف أو تحالف عروبي جديد يفرض على المتنافسين الإقليميين الأتراك والإيرانيين وضع مصالح وتطلعات الشعوب العربية، التي تشكّل أغلبية سكان الشرق الأوسط، (٤٠٠ مليون نسمة) بعين الاعتبار.

الصهيونية وحروب الهويات

بالطبع، هناك إضافة إلى التحولات التركية والإيرانية باتجاه المطالبة بحصة في النظام الإقليمي المشرقي، المسألة الصهيونية التي لعبت، ولاتزال، الدور الرئيس في تقويض أو ضعضعة النظام الإقليمي العربي.

وهنا، بات يتطلب الأمر مقاربة مغايرة لهذه المعضلة.

لقد دار التاريخ الساخر دورته كاملة حول نفسه، وأعاد عقارب الساعة في العام ٢٠١٩ إلى العام ١٩٤٨، حين وقف الشعب العربي (ومن ورائه الشعوب الاسلامية) مشدوهاً، مصدوماً، جريح الكبرياء، وهو يرى فلسطين تُغتصب ثانية، ويُشرّد شعبها، ويُسبى تراثها، بعد ألف عام من تحريرها.

بعد العام ١٩٤٨، برزت استراتيجيتان: الأولى، أنه يجب التركيز على التحديث وتوحيد الأمة العربية أولاً، كجسر للعبور إلى تحرير فلسطين. والثانية أنه يجب تحرير فلسطين أولاً كمدخل إلى هدف التحرير والوحدة.

الآن يتبيّن خطل هاتين الاستراتيجيتين معاً، ليس بعد فشلهما على الصعيد العملي وحسب، بل أيضاً بسبب التشتيت الفكري والإيديولوجي الهائل الذي تسببا به عبر الفصل بينهما.

ما افتقدت إليه هاتان المقاربتان هو التلمّس الدقيق لجوهر الصهيونية ولمعنى وجودها في المشرق. فالمسألة لم تكن فقط احتلال فلسطين، ولا إحلال يهود العالم مكان شعبها، ولا حتى فرض السلام الاستسلامي بالقوة على كل العرب، بل كانت أولاً وأساساً مشروعاً كاملاً متكاملاً لفرض حظر تجوّل حقيقي على كل الأهداف العربية

والإسلامية دفعة واحدة: من الاستقلال والتوحّد، إلى النمو والتنمية، مروراً بالطبع بمنع أي تقدم علمي وتكنولوجي في كل المنطقة .

هذا الهدف الشامل متعدد الرؤوس اندرج تحت مظلة عنوان عريض أكبر وأهم وأخطر: إعلان الحرب على الهوية العربية، والعمل الدؤوب على تدمير هذه الهوية وبعثرتها إلى خلائط هويات طائفية ومذهبية وإثنية متنازعة، تمهيدا لبناء هوية شرق أوسطية فضفاضة، تكون فيها الهوية اليهودية الصهيونية هي الثابت الوحيد المستقر والمهيمن المُشرف على إدارة صراعات هذه الهويات القاتلة. وهذا بالتحديد ما تفعله أيضاً العولمة الرأسمالية التي تعمد هي الأخرى إلى تفجير هويات محددة، او بعث هويات أخرى من القبور، ثم إدارة الصراعات بينها بإشرافها وتوجيهها.

هذا لا يعني أن الهوية اليهودية الصهيونية في إسرائيل نقية ومتماسكة. فالصراعات حول هذه الهوية متواصلة منذ أربعة قرون، خاصة بين الدينيين والعلمانيين. وبعد قيام دولة إسرائيل، نشأت اتجاهات ثقافية وسياسية وفكرية متعددة طرحت حلولاً لإشكالية الهوية في إسرائيل من خلال رؤى مختلفة واجتهادات متباينة، بعضها تاريخي وبعضها ثقافي، وبعضها ديني، وبعضها ليبرالي عصري، وبعضها علماني صهيوني، وبعضها ذو جذور حضارية قديمة على غرار حركتي الكنعانية و"الصبارية".. الخ(١٤).

بيد أن ماتتفق عليه كل هذه التلاوين من الهوية اليهودية الإسرائيلية هو المشروع الاستراتيجي الصهيوني في المشرق العربي- الإسلامي، القائم على تفكيك الهوية العربية وباقي الهويات الإقليمية، والعمل على إدارتها بما يتوافق مع هذه الاستراتيجية. (سنأتي إلى هذه النقطة بعد قليل).

فلنأخذ، على سبيل المثال توجهات بعض هذه التلاوين:

- في الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين برز تيار أطلق على نفسه"العبرانيون الشبان" ثم سُمِّي الحركة الكنعانية" انطلق من حيث انتهت الحركة الصهيونية. لكنه، وبفعل تمييزه بين اليهودي المرفوض "الذي لاتاريخ له" وبين

العبراني المطلوب بكونه الوحيد الذي يمسك بناصية التاريخ، لا يدعو كما الصهيونية إلى تهويد المنطقة من النيل إلى الفرات، بل إلى عبرنتها.

رأي هذه الجماعة أنه "كانت تقطن منطقة المشرق في الماضي شعوب تتحدّث العبرية على اختلاف لهجاتها وتشمل سورية ولبنان والأردن وفلسطين، وهي أنجبت "الأمة العبرانية القديمة التي أنشأت حضارة وقيماً عبرية. وهذه الأمة، التي يشكّل الاستيطان اليهودي في فلسطين نواتها، ستنتشر مرة أخرى في تلك البلاد القديمة عبر إعادة سكانها التي فرض عليهم المحتلون العرب الثقافة واللغة العربية، إلى ثقافتهم العبرية الأصيلة والأصلية". الطريف هنا أن العبرانيين الشبان دعوا إلى دمج اليهود والعرب والأكراد في بوتقة الهوية العبرانية " لأنه من غير الممكن استمرار وضع إسرائيل الراهن بكونها طائفة (يهودية) منفردة ومعزولة[١٥].

- منذ حرب حزيران/يونيو١٩٦٧ ووصولاً إلى تموز/يوليو٢٠١٩، حين مرّر اليمين الإسرائيلي "قانون القومية" الذي يحصر دولة إسرائيل بالشعب اليهودي، باتت اليد العليا للصهيونية المسيحية التي تعتبر الهوية اليهودية "هي المغزى الحقيقي للعالم برمته، ومجيء المسيح (اليهودي) هو مفتاح التاريخ العالمي. وفي هذا الإطار، تدعو هذه الحركة، التي تجسدّت للمرة الأولى في حركة "غوش إيمونيم"، إلى إقامة امبراطورية يهودية في المشرق خاضعة إلى سلطان الشريعة اليهودية، يتم فيها استعباد الأغيار (أي الشعوب العربية) على أيدي اليهود. وقد أصبحت غوش إيمونيم برأي بعض المحللين هي المُعبِّر الأصيل عن الصهيونية، ليس فقط في مجال التركيز على المسألة الاستراتيجية المتعلقة بـ "أرض إسرائيل" من النيل إلى الفرات، بل أولاً وأساساً على ضرورة تسيّد الهوية اليهودية الصهيونية على هويات كل الأغيار في المنطقة[١٦].
- الجانب الآخر لاعلان الحرب هذا على الهوية العربية، انطلق هذه المرة من فرنسا على يد الرئيس الفرنسي ساركوزي الأسبق المنتمي بدوره إلى عائلة يهودية

مجرية، الذي عرض عام ٢٠٠٧ مشروعه الأصلي للاتحاد المتوسطي ثم كرره بعد فوزه بالرئاسة العام ٢٠٠٨. كان يفترض أن يكون هذا المشروع قاصراً على الدول المُطلة على البحر المتوسط في أوروبا كما في الشرق العربي، وهو توّج هذا الطرح بالجملة المجلجلة التالية: " الهدف هو إنهاء كل العداوات، تمهيداً لتحقيق الحلم العظيم بالسلام والحلم العظيم بالحضارة"(١٧).

بيد أن الألمان لم يصدقّوا كلمة واحدة من كتاب الأحلام الفرنسية الوردية هذا، ورأوا في مشروع ساركوزي مؤامرة حقيقية لطردهم من البحر المتوسط الإستراتيجي.

كتب دومينيك موازي، المستشار البارز في المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية، "فكرة الإتحاد المتوسطي كانت إلهاماً كبيراً يمكنه تمديد روح المصالحة من أوروبا إلى المتوسط. لكن المحاولة لجعله قاصراً على الجغرافيا، مما يعنى إستبعاد ألمانيا وبريطانيا، كان الرذيلة السّرية فيه. فالألمان شعروا بأنهم تأذّوا وأهينوا، وهذا أكّد لهم وجود نوايا سيئة من ساركوزي تجاههم".

وكتب مارك ليونار، مدير المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، "الألمان بات بهم هوس بالمشروع المتوسطي. لقد شعروا أنهم تركوا خارجاً ولم يستشاروا، وكان يتوقع منهم أن يدفعوا نفقاته. كلما أطلقت فرنسا أفكاراً يشتم منها روائح العظمة والروابط الاستعمارية القديمة. يشعر الألمان بالقلق"(١٨).

الألمان لم يكتفوا بمضغ مشاعر القلق، بل أطلقوا العنان منذ العام ٢٠٠٧ لحملات سياسية عنيفة على هذا المشروع كانت السبب المباشر وراء تأجيل قمتين متتاليتين بين ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل. لا بل ألمحت هذه الأخيرة بأن المضي قدماً في هذا المشروع " يهدد بزعزعة أسس الاتحاد الأوروبي نفسه".

كان في وسع الفرنسيين أن يردوا على الألمان بالقول إن تأسيس برلين لـ "مجلس دول بحر البلطيك" العام ١٩٩٢ والذي ضم ١٢ دولة (هي إلى ألمانيا، الدنمرك، النروج، السويد، فنلندا، روسيا، إستونيا، لاتفيا، ليثوانيا، بولندا، أيسلندا، واللجنة الاوروبية)، هو أيضاً جهد لجعل ألمانيا زعيمة حوض بحر آخر هو البلطيك، خاصة

وأنه إستبعد فرنسا من عضويته. فعلام إذاً هذا الحنق على مشروع بحر المتوسط؟

كما ترعى ألمانيا أيضاً سراً جهود الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد من أوروبا الشرقية لتطوير "اتحاد البحر الأسود" الذي يمكن أن يضم لاحقاً روسيا وأوكرانيا، بهدف تأكيد هيمنتها على هذه الدول.

كل هذا كان في وسع فرنسا أن تفعله. لكنها لم تفعل. ما حدث هو العكس: استسلمت باريس لكل مطالب برلين، فقبلت بأن تكون كل الدول الأوروبية الـ ٢٧ أعضاء في النادي المتوسطي، ورضخت لمطلب تغيير اسمه من "الاتحاد المتوسطي" إلى " الاتحاد من أجل المتوسط ". كما قدّمت ضمانات خطية لتركيا بأن عضويتها في الاتحاد المتوسطي لم تلغ احتمال عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

ما السر وراء هذا الإستسلام؟

بعض المحللين في الغرب، كما الشرق، يرون وجود أجندة خفية أخرى لدى ساركوزي تسير جنباً إلى جنب وكتفاً بكتف مع مشروع العظمة التاريخية والنفوذ الجيو- إستراتيجي لفرنسا.

أحد هؤلاء، جون لاغلاند، حاول سبر هذا السر حين قال إن "مشروع ساركوزي له بعض الشبه بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يحبّذه إستراتيجيو المحافظين الجدد الأميركيون" وهذا يبدو صحيحاً. فبالرغم من أن عضوية هذين الناديين تتباين(الشرق الكبير يضم أيضاً شبه الجزيرة العربية، وإيران ودول وسط آسيا وحتى أفغانستان وباكستان)، إلا أن الإيديولوجيا هي نفسها: تشكيل هيئة فوق قومية ومناوئة للقومية العربية، وتحييد الصراع العربي- الإسرائيلي، عبر " دمج " دول الشرق الأوسط في بنية سياسية واحدة، ومن ثم تحييد (أي شطب) القومية العربية. ليس هناك شيء يريد المحافظون الجدد تحييده أكثر من القومية العربية.(١٩)

محللون آخرون يذهبون أبعد من ذلك. فهو يرون شبهاً، لكن كبيراً هذه المرة، بين مشروع ساركوزي المتوسطي وبين مشروع "الحوار المتوسطي" الذي أقامه حلف الأطلسي العام ١٩٩٤ (العديد من دول المغرب وقعّت اتفاقات شراكة مع حلف الأطلسي

منذ ذلك الحين). وفي هذا الإطار، الإتحاد المتوسطي قد يكون البنية الفوقية السياسية التي يجب أن تستند إلى تنظيم عسكري قائم الآن تحت القيادة الأميركية (الأطلسي) . وبما أن ساركوزي صديق حميم للغاية لكل من إسرائيل والصهيونية وأميركا، فإن خططه تشبه تلك التي أدّت إلى خلق السوق الأوربية المشتركة، والتي إستندت بدورها إلى بنية عسكرية تقودها الولايات المتحدة. (حلف الأطلسي تأسس العام ١٩٤٩، وأسرة الحديد والفولاذ الأوربية تأسست العام ١٩٥١).

بكلمات أخرى: إلى جانب هدف العظمة وتعزيز مواقع فرنسا الجيو- إستراتيجية، هناك وظيفة أخرى للنادي المتوسطي هى توطيد سيطرة حلف الأطلسي والولايات المتحدة على كل منطقة الشرق الأوسط. ولهذا أصرّت ألمانيا، الشريك البارز لأميركا في أوروبا بعد بريطانيا، على الإشتراك فيه, ولهذا رضخ ساركوزي لهذا التصميم.

على أي حال، وبغض النظر عن الصراعات الاوروبية – الأوروبية المحيطة بالمشروع المتوسطي، أو بالأهداف الأميركية- الإسرائيلية الخفية فيه، وبغض النظر أيضاً عن الحقيقة بأن الضغوط أدّت إلى تقليص حجم المشروع من " إتحاد كبير" إلى مجرد مشروع برشلونة آخر كذلك الذي إنطلق العام ١٩٩٥ لكنه تعثّر بسبب تعثّر إتفاقات أوسلو الفلسطينية- الإسرائيلية، إلا أن " الإتحاد من أجل المتوسط " قد ولد. والأرجح أنه وجد ليبقى إلى مرحلة غير محددة طالما استمرت الحرب على الهوية العربية.

فهل يمتلك مقومات نجاح ما؟ وما سيكون مواقف الدول العربية، المتوسطية وغير المتوسطية، إزاء مشروع يستهدف تغيير هوية الوطن العربى برمتها؟

تجدر الإشارة، أولاً، إلى أن خطة ساركوزي هي الحلقة الأخيرة من سلسلة مبادرات أطلقتها أوربا منذ ستينيات القرن العشرين في إتجاه دول الجزء الجنوبي من حوض المتوسط، والتي تضم: الجزائر، مصر ، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس وتركيا. ويضيف بعض الإستراتيجيين الأوروبيين إلى هذه الجغرافيا قبرص، ومالطا، ودول يوغوسلافيا السابقة. المبادرة الأولى بدأت العام ١٩٦٣ مع

إقامة روابط مؤسساتية واتفاقات تجارية بين السوق الاوروبية المشتركة ودول الحوض الجنوبية، عدا الجزائر. هذه الاتفاقات تعلّقت في معظمها بالعلاقات التجارية وكانت ذات أمد محدود وافتقدت إلى الأهداف الإقليمية الواضحة .

في النصف الثاني من السبعينات، أطلقت السوق الأوروبية مبادرتها الثانية التي تضمنت إستراتيجية تطال المنطقة كلها وتستهدف إقامة منطقة حرة بين السوق ودول جنوب المتوسط. كما تضمنت المبادرة بنوداً غير تجارية مثل النشاطات الإجتماعية والبيئية.

في الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ ، تم توقيع إتفاقات تعاون جديدة بدون تحديد أجل محدد لها، وهي سمحت بدخول المنتجات الصناعية لدول الجنوب إلى أوروبا لكنها (وهنا المفارقة الكبرى) استثنت المنتجات الزراعية التي تشكّل الصادرات الأهم لهذه الأخيرة. لا بل هي فرضت على دول الجنوب إلغاء الضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة. وخلال ١٩٧٨- ١٩٩١ قدّمت السوق المشتركة وبنك الاستثمار الأوروبي ٣,٣ مليار يورو لدول الجنوب لتشجيعها على " فتح" اقتصاداتها أمام السلع الأوربية (٢٠).

بالرغم من تعّمق العلاقات الاقتصادية بين منطقتي البحر المتوسط منذ ذلك الحين، إلا أن ما بدأ كإطار متعدد الجوانب في ظل المبادرة الثانية، تقلّص إلى مجرد مجموعة من الاتفاقات التي بقيت ثنائية في جوهرها. أكثر من ذلك: في حين أن التجارة بين المنطقتين نمت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، إلا أن حصة التجارة بقيت ثابتة لصالح الغرب الاوروبي على حساب الشرق العربي. وهكذا، فبين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤، حصدت اوروبا نصف واردات وصادرات دول جنوب المتوسط، فيما هذه الأخيرة لم تحصل سوى على ٣ في المائة من إجمالي واردات وصادرات أوروبا.

هذه الوقائع دفعت المجلس الأوروبي في لشبونة العام ١٩٩٢ إلى الدعوة لإعادة تقييم "السياسة العامة للسوق المشتركة في منطقة البحر المتوسط". وفي ١٩٩٥ تم تبنّي "إعلان برشلونة" الذي حدّد الإستراتيجية المتوسطية الأوروبية الجديدة. هذه

الإستراتيجية لم تمثّل قطيعة مع الماضي، بل مجرد محاولة لتعميق الجهود السابقة. لكنها مع ذلك تضمنت بعض الأهداف الجديدة:

١. توفير الاستقرار السياسي لدول جنوبي المتوسط، واحتواء التوترات السياسية الناجمة عن الهجرة.

٢. تشجيع النمو المتوازن والمستدام بهدف تقليص الفجوة الكبيرة في الدخول بين شمال المتوسط وجنوبه.

٣. التعاطي مع عدد من التحديات التي تتطلب تعاوناً بين الجانبين مثل حماية البيئة.

لكن الأهم في كل هذه التوجهات كان، وما يزال، إقامة المنطقة الحرة خلال ١٢ إلى ١٥ سنة في المتوسط. هذا هو العمود الفقري لكل التوجهات الأوربية الإستراتيجية إزاء جنوبي المتوسط، والسبب أكثر من معروف: دمج الشرق الأوسط العربي في النظام الرأسمالي العالمي عبر بوابته الأوربية الأقرب. وهذا هو نفسه مشروع إسرائيل في "الشرق الأوسط الجديد" الذي وضعه شمعون بيريز والذي لحظ تخصّص الدول العربية بـ "الأعمال الدنيا " (الأيدي العاملة الرخيصة، الزراعة غير المتطورة، السياحة وبعض الخدمات)، فيما تصبح إسرائيل مركز الشرق الأوسط في الإستثمار المالي، والتكنولوجيا المتطورة، وصناعة التعليم والصحة.

في كلا المشروعين، الساركوزي والبيريزي، الهدف واحد: دمج العرب في الرأسمالية المتعولمة عبر إبقائهم " تحت "، أي في أسفل سلّم التطويرات الإقتصادية-التكنولوجية، وبقاء أوروبا وإسرائيل "فوق "، أي في أعلى سلّم النظام الاقتصادي العالمي.

وبديهي في مثل هذه الظروف أن يزداد الفقراء العرب(وهم الغالبية الكاسحة في المنطقة) فقراً، وتتوسّع هوة الفروقات بينهم وبين "أشقائهم" الأوروبيين في النصف الآخر من المتوسط إلى معدلات أسطورية. وكل ذلك تحققه المنطقة الحرة التي تفتقد إلى أي توازن ممكن بين الغرب الصناعي الغني المتطور وبين الشرق الزراعي المتأخر.

قد يقال هنا أن هذا الوضع نفسه كان سائداً بين أوربا الغربية وأوربا الشرقية عشية توسّع الإتحاد الاوروبي شرقاً، حيث كانت الفروقات في نسب التطور الإقتصادي غاية في التباين بين شطري القارة. لكن دمج أوربا الشرقية أحدث قفزة كبيرة في نسب النمو فيها ودفعها باتجاه الدول ذات الإقتصادات المتطورة.

هذا صحيح بالطبع. لكن ذلك لن يحدث في الشرق الأوسط العربي لسببين: الأول، أن الرأسمالية الأوربية تريد من جنوب البحر المتوسط أن يكون مجرد سوق استهلاكية وحديقة خلفية لمنتجاتها، إضافة إلى سعيها لوقف دفق الهجرة الإسلامية إلى أوطانها وإبعاد خطر "الإرهاب" عنها. والثاني، أن إسرائيل، وبتغطية من أميركا، ستمنع أية محاولة للنهوض الإقتصادي التكنولوجي للعرب حتى ولو أرادت أوروبا ذلك، لأن هذا جزء من إستراتيجيتها في الأمن القومي التي تقوم على ضمان إستمرار التفوّق النوعي الإسرائيلي على كل دول الشرق الأوسط العربي- الإسلامي مجتمعة.

والحصيلة ؟

إنها واضحة: مشروع ساركوزي لا يختلف بشيء عن مشروع برشلونة، ولا عن مشروع بيريز، ولا عن مشروع المحافظين الجدد الأميركيين. وكل هذه المشاريع لن تتحقق إلا إذا تم الإجهاز على الهوية القومية العربية .

لكن، وعلى رغم أن القومية العربية وهنت بالفعل بفعل الضربات الكاسحة التي تعرضت لها منذ نكسة حزيران/ يونية ١٩٦٧، لكنها لم تندثر كما "بشّر" سرب المحافظين الأميركيين منذ نحو ثلاثة عقود. إنها ترنّحت، لكنها أبعد ما تكون عن سكرات الموت. وفي لحظة ما ستعود هذه القومية على حصان أبيض لإستكمال مهمة تاريخية في الشرق العربي لا، ولن، يستطيع، غيرها القيام بها : دمج الوطن العربي في النظام العالمي بشروط عربية، كما يحدث الآن في الصين والهند وبقية نمور آسيا[٢١].

مثل هذه العودة ليست تفكيراً رغائبياً، بل هى تطوّر كان حذّر منه برنارد لويس، شيخ المحافظين الجدد، في كتابه " الشرق الأوسط"، حين قال : "القومية العربية في

إنحدار. لكن قيام أميركا والغرب وإسرائيل بارتكاب أخطاء كبيرة، سيجعل هذه القومية تعود من جديد"[٢٢].

حسناً. سلسلة الأخطاء تتواصل، وتتراكم يوماً بعد يوم، من العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين، إلى مشروع ساركوزي- بيريز لإقامة اتحاد على رفاة الهوية العربية، يقوم على قسمة العرب إلى متوسطيين وغير متوسطيين. ومع إزدياد تراكم الأخطاء، ستزداد فرص عودة القومية العربية، وإن بحلّة جديدة. حلّة ديمقراطية وعقلانية هذه المرة كما سنرى بعد قليل.

الاستجابة للتحدي

كل هذه الحروب على كل الجبهات على الهوية العربية، تستهدف تحقيق هدف غربي- صهيوني قد يبدو للوهلة الأولى حلماً من الأحلام المجنّحة المتطرفة في خيالاتها، لكنه هدف حقيقي، وهو قيادة إسرائيل للحضارة المشرقية العربية- الإسلامية، ومن ورائها مليار ونصف مليار مسلم، وتحكّمها بكل مفاصل حاضر ومستقبل (وحتى ماضي) هذه الحضارة. صحيح أن العديد من المفكرين العرب أدركوا الصلة الوطيدة، والبنيوية، بين هذا المشروع الصهيوني وبين الطور الجديد من الرأسمالية الغربية المتمثل بالعولمة، لكن الصحيح أيضاً أن معظمهم لم يعتقد أن الغرب يمكن حقاً ان يوكّل لثلاثة ملايين يهودي غريب عن منطقة حضارية- استراتيجية شاسعة زمام القيادة والتسيّد على كل المستويات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية وحتى الفكرية- الثقافية.

لكن، وبعد أن دار التاريخ دورته الكبرى هذه، وبعد أن تكشّف الدور الكبير الذي تلعبه إسرائيل في سيرورة العولمة الرأسمالية المتوحشة، تم تظهير صورة ماجرى (ولماذا جرى ما جرى) في المنطقة منذ طرح المشروع الأميركي لقيادة الشرق الأوسط في أوائل الخمسينيات، ثم سلسلة مشاريع الشرق الأوسط الكبير، أو الموسّع، أو الجديد، أو الاتحاد المتوسطي، وما تخللها من حروب متصلة على شعوب المنطقة الواحد تلو الآخر كل عشر سنوات تقريبا. كان الهدف في كل هذه الترتيبات التنظيمية

والتعديلات الاستراتيجية وضع الصهيونية في قلب قمرة قيادة شبكة إقليمية مفككة الأوصال، تحدد هي دور كل طرف فيها، ووظيفته، وحتى شكل تنظيمه الاجتماعي، وتُشرف على الهويات الطائفية والمذهبية والإثنية المتشظية فيه. وإذا ما بدا للكثيرين أن هذا المشروع الصهيوني الغربي أقرب إلى عالم "أليس في بلاد العجائب"، إلا أننا حين نضع دور الصهيونية الكبير في إطار مشاريع العولمة الرأسمالية، سيكون في وسعنا الإجابة على الكثير من الأسئلة الحائرة التي طالما راودتنا منذ عقود.

لا بل يبدو واضحاً أن المشروع الصهيوني الكبير بدأ يقترب من تنفيذ مخططه المئوي الشهير، بعد أن بدأت الدوائر الاسرائيلية والأميركية، ومعها من أسف بعض البلدان العربية، تروّج بقوة لإعادة بناء "الشرق الأوسط" على أسس اقتصادية- جغرافية- أمنية جديدة (صفقة القرن)، يتم في سياقها ليس فقط تدمير القضية الفلسطينية ومعها مسائل القدس وحقوق اللاجئين وجل أراضي فلسطين، بل أولاً وأساساً إحكام القبضة على مصائر كل شعوب الإقليم، من خلال توزيع عمل دقيق بين الصهيونية وبين العولمة الرأسمالية: فالأولى تبسط هيمنتها الأمنية وهيبتها العسكرية، فيما هي تصادر وتحتكر كل مفاتيح الثورة التكنولوجية الرابعة(التي هي أساس كل النظام العالمي الجديد) وتمنع العرب إضافة إلى الأتراك والإيرانيين والأكراد من حيازتها؛ فيما تقوم الثانية بتوزيع الأعمال غير الانتاجية وغير المتطورة تكنولوجيا على الشعوب التي تقبل الهيمنة الصهيونية.

هذا الوضوح في المشروع الصهيوني- العولمي، الذي سيتوالى فصولاً من الآن وصاعداً، يتطلب وضوحاً مماثلاً في الوطن العربي، يستند بالدرجة الأولى إلى تصفية الحساب بين الاستراتيجيتين العربيتين اللتين ذكرناهما أعلاه، ودمجهما في استراتيجية واحدة هي: تنظيم مقاومة شاملة للصهيونية وفي الوقت نفسه العمل على بناء تكامل إقليمي عربي أولاً، ثم تكامل إقليمي عربي- إسلامي مشرقي حضاري جديد بين كل المكونات التاريخية لهذا الإقليم. أي: المقاومة في يد، ومعول البناء عبر التكامل الإقليمي في اليد الأخرى.

لوهلة، قد يبدو هو الآخر مشروعاً مجنّحاً. لكنه ليس كذلك في الواقع، لأن الظروف الموضوعية مؤهلة للغاية لإطلاقه:

١. فالعولمة الرأسمالية مُقبلة حتماً على أزمات كبرى قد تطيح بالعديد من مقومات السطوة الغربية، بسبب بروز التناقض الفاقع بين قوى الانتاج وبين علاقات الانتاج، وبين القلة (١%) التي باتت تتحكّم بمعظم ثروات العالم ومقدراته، وبين الأغلبية الكاسحة من كل شعوب العالم الاول كما الثاني والثالث والرابع، التي سيجد مليارات العمال والفلاحين والطبقة الوسطى منهم نفسه عاطلين عن العمل، بفعل الذكاء الاصطناعي والصناعة ثلاثية الأبعاد (ألخ..)، بكل ما سيعنيه ذلك من اضطرابات اجتماعية وسياسية كبرى، خاصة في العالم الغربي الأول.[٢٣]

٢. أن الشعب العربي لم يعد وحيداً في المعركة ضد الصهيونية. فتركيا عادت نسبياً إلى جذورها المشرقية الحضارية منذ العام ١٩٩٧، وإيران سبقتها منذ ١٩٧٩، وكلاهما يرفضان الهيمنة الصهيونية انطلاقاً من اعتبارات مصلحية- استراتيجية وثقافية- إيديولوجية في آن واحد، وتريدان حصة في أي نظام إقليمي جديد[٢٤]. وهذه فرصة هائلة للعرب.

٣. كما أن الربيع العربي، على رغم كل ماشابه من اختراقات أمريكية ومؤامرات صهيونية- عربية وتناقضات داخلية، أثبت أن الشارع السياسي العربي بات جاهزاً لتحولات كبرى في مسيرة تاريخه، في حال توفّر له هوية عربية مُتجددة تنطوي على مشروع استراتيجي- إيديولوجي واضح، يستند إلى المقاومة والبناء، وإلى الحوار الخلاق بين ماضي المنطقة الحضاري الهائل وبين مستقبل زاه تستأهله وترنو إليه.

تراكمات إيجابية

قد يبدو أن الحديث عن هوية عربية متجددة هي دعوة للانطلاق من الصفر. لكن الصورة ليست كذلك البتة، لا في الماضي ولا حاضراً ولا مستقبلا.

فالعروبة السياسية الرومانسية، وعلى الرغم من كل قصورها ونكساتها، حققت

إنجازات كبرى لا مراء فيها على صعد عدة. فهي أنجزت تحرير العديد من الأقطار العربية من الاحتلال والاستعمار، من مصر والسودان وليبيا، إلى الجزائر وتونس والمغرب واليمن والعراق، ولبنان وسورية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي حققت خطوات بارزة في مجالات التنمية والتحديث، ونشر التعليم والرعاية الصحية، والانطلاقات الفكرية والثقافية، ليس فقط في مصر الناصرية، بل أيضاً في العراق وسورية وليبيا والعديد من الأقطار العربية.

يقول جلال أمين:" على الرغم من كل سلبيات التجربة الناصرية، إلا أنه من الخطأ التقليل من أهمية ماحققته الطبقات الوسطى والدنيا المصرية من مكاسب في عهدها، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل أيضاً وأساساً على الصعيد السايكولوجي. فقد ساد شعور بالفخار الوطني مكان الشعور المتراكم عبر قرن من الزمن بالدونية أمام الأجنبي، واندفعت الطبقة الوسطى إلى استهلاك المصنوعات المصرية، حتى بدأ بالتدريج يزول الاعتقاد بحتمية تفوّق السلع الغربية على السلع الوطنية. ومن أهم إصلاحات ناصر، كان وضع قانون جديد لحقوق المرأة. قال في خطابه الذي أعلن فيه الميثاق الوطني الجديد أنه من الآن وصاعداً يجب اعتبار المرأة مساوية للرجل، وأن عليها تحطيم ماتبقّى من أغلال تعيق حريتها في الحركة، كي تستطيع أن تلعب دوراً بنّاء في تشكيل المجتمع المصري الجديد. كما سلّم بالحاجة إلى تنظيم النسل الذي كان في السابق يعترض عليه خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الجيش. وبذلك، حظيت فكرة تنظيم الأسرة لأول مرة بموافقة الحكومة .

و"امتدت الروح المتفائلة بالحداثة إلى الميدان الثقافي والتراثي الشعبي، فكتب الروائيون المصريون، وعلى رأسهم نجيب محفوظ، مايمكن اعتباره أفضل إنتاجهم. وهو إنتاج عكس إلى حد بعيد الحياة اليومية للطبقة الوسطى الصاعدة. كما نشأت مدارس جديدة للشعر، ونشطت الدولة في بناء مسارح جديدة وفي تشجيع الترجمة، وانتشرت الأغاني التي تمجّد الحياة والحب والمرأة ".

<u>ويلخّص جلال أمين إيجابيات وسلبيات التجربة الناصرية بالآتي:</u>

"إن النقد الحقيقي للتجربة المصرية في التنمية المستقلة خلال ١٩٥٥ – ١٩٦٥،

ليس أنها أفرطت في الاعتماد على النفس أو في الانغلاق على العالم، وإنما أنها كانت تمثّل ما يمكن تسميته بـ"الاعتماد الحكومي على الذات"، من حيث أنها اعتمدت في تحقيق التنمية على جهاز الدولة أكثر مما اعتمدت على جهود عامة الناس في تعبئة المدخرات وزيادة الإنتاجية. هذا الخطأ هو الذي يفسّر معظم نقائص التجربة المصرية في هذه المرحلة، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. فهذا ما يوضح أسباب تقاعس الحكومة عن إتاحة الحريات الفردية، إذ ماكان هذا التقاعس سيستمر لو اعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية في أعباء التنمية. كما يفسّر إغراق الجهاز الحكومي بالامتيازات غير المبررة. لابل يمكن القول أنه لو كانت الحكومة لجأت إلى الاعتماد على تعبئة جماهيرية واسعة لقضية التنمية، لأمكن حماية الثقافة الوطنية من حركة التغريب بدرجة أكبر من النجاح والفعالية"[٢٥].

التراكمات الإيجابية في التجربة الناصرية واضحة بالفعل، إلا أن الإنجاز الأكبر قد يكون في الواقع هو النجاح الباهر الذي حققته مصر الناصرية على مستوى الهوية العربية، حين أنجزت دولتها ومؤسساتها الثقافية والإعلامية ما يمكن أن نسميه "الوحدة الوجودية الحقيقية" للوطن العربي، على المستويات الشعورية والعاطفية والسياسية، حتى من دون وجود دولة- أمة عربية واحدة تقوم هي عادة بهذا النوع من الادماج والتوحيد.

صحيح أن هذه "الوحدة الوجودية" انتكست على نحو خطير، كما أسلفنا، بعد نكسة ١٩٦٧ وحربي الكويت والعراق وكامب ديفيد ووادي عربة، إلا أن مجرد بروز مثل هذه الوحدة كان أوثق دليل على أن شعار الوحدة الذي رفعه القوميون الرومانسيون العرب لم يكن صاعقة في سماء صافية، بل كان تعبيراً عن معطيات واقعية حقيقية. فالهوية التي لا حاضنة اجتماعية وذاتية وتاريخية لها، لا تستطيع لا الولادة ولا الحفاظ على البقاء إذا ما طرحت للتداول.

أكثر من ذلك، حتى الأحقاد، لابل نكاد نقول الكراهية، التي سرت خلال العقود الأخيرة بين بعض الشعوب العربية، تنبثق في الواقع مما اعتاد أولاد عمومتنا اليهود

تسميته "كراهية الذات (Self-hatred or Autophobia) ".وهي ظاهرة سيكولوجية تشير إلى مقت الإنسان الشديد لنفسه، أوغضبه الشديد منها .

على المستوى الفردي، يُعرِّف علماء التحليل النفسي والأطباء النفسيون تعبير" كراهية الذات" لدى الشخص أو المجموعة على أنها "مقت شديد ناجم عن قلة تقدير للذات، أو الشعور بالخجل منها أو من أدائها. وهي تعتبر عاملاً رئيساً في الاضطرابات النفسية وحتى العقلية .

وقد درس كل من البروفسورين بليك وروس (١٩٩٢) وعالم النفس رامتشاندران (١٩٩٦) من جامعة ميتشغين طبيعة كراهية الذات ومضاعفاتها، وخرجوا باستنتاجات مفادها أن هذا المرض يُسفر عن نتيجتين إثنتين: الأولى فردية وتتمثّل بمشاكل نفسية لدى الأفراد ناجمة عن عدم التصالح مع الذات، والثانية جماعية وهي ربما تقود إما إلى حروب أهلية، أوهجرات كثيفة، أو جمود وتخثّر المجتمعات والأمم. لكنها قد تدفع في بعض الأحيان إلى نهضات قومية جديدة، إذا مابرزت نخب واعية قادرة على معالجة "الاكتئابات الجماعية."

<u>هل نحن نُلمح هنا إلى أن العرب، أو بعضهم على الأقل، "مرضى نفسيون"؟</u>

الراحل محمد حسنين هيكل كان يعتقد ذلك جازماً. وهو أشار قبل سنوات إلى أن العرب يعيشون، بسبب مافعلوه ومالم يفعلوه، في الواقع حالة اكتئاب جماعي قد تدفعهم إلى الانتحار الجماعي.[٢٦] وهذه الحالة تترجم نفسها على السطح وعلناً في صراعات مباشرة تندلع بين الشعوب العربية نفسها، سواء لأسباب جوهرية (كما مع الكويتيين والعراقيين بعد أحداث ١٩٩٠) أو عرضية (كمباريات كرة القدم بين فرق عربية). لكنها في كل الحالات تُعتبر في العمق كراهية للذات وليس للآخر العربي.

الهوية العربية المُتجددة تستطيع، ويجب، أن تنطلق من إيجابيات حقبة الخمسينيات والستينيات التحررية والتنموية، والتي جاءت أحداث الربيع العربي لتؤكد مضامينها، حين كانت كل انتفاضة شعبية في قطر عربي تؤثّر فوراً على المعطيات في قطر أو أقطار عربية أخرى، ما أكد أن الشارع السياسي في الأقطار العربية هو شارع واحد

موحّد. لا بل يمكن القول إن الانتفاضات الشعبية المدنية التي اجتاحت المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ (وتواصلت مع انتفاضة السودان والجزائر في ٢٠١٩)، بدأت تبلور هذه الهوية المُتجددة.

هذا لايعني أن المواطن العربي سيكون عما قريب شيئاً آخر عما كانه في إطار انتمائه إلى الثقافة والحضارية العربيين- الإسلاميتين، بل هو يعني أنه بدأ يطوّر ردود فعل مختلفة على التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهه، ما سيؤدي في خاتمة المطاف إلى تطوير هويته نفسها.

وكما هو معروف، الهوية الثقافية، التي هي المنظور الذي يُطل منه المرء على نفسه ويتفاوض من خلاله مع المحيط الذي يعيش فيه، كائن حي ينمو ويتغيّر، يصعد ويهبط، تبعاً لطبيعة الظروف التي يمر بها الإنسان والمجتمعات .

وخلال الأزمات التاريخية الكبرى، يلعب تطوّر الهوية دوراً حاسماً في توجيه دفة الأحداث. كيف؟ عبر تغيير رأي الإنسان في نفسه وفي دوره في التاريخ. وحينها يقال إن المرء أو الشعب أحدث ثورة في هويته تؤدي بدورها إلى ثورة اجتماعية(٢٧).

أوربا فعلت ذلك في القرن التاسع الميلادى. ففي العام ٨٥١ وفي مدينة قرطبة الإسلامية الباهرة، وقعت أحداث جسام أدت في خاتمة المطاف إلى ولادة الهوية الأوروبية المسيحية الجديدة. فقد توجّه ٥٠ مسيحياً على دفعات إلى ساحة المدينة وبدأوا في شتم الإسلام. الهدف: إجبار المسؤولين المسلمين على شنقهم.

القصة بدأت عام ٨٥٠ مع راهب يدعى بيرفيكتوس (perfectus)كان يتجوّل في شوارع قرطبة حين تحلّق حوله بعض العرب المسلمين يسألونه عن رأيه في المسيح ومحمد. كان الراهب سعيدا بالحديث عن المسيح، لكنه تحفّظ على التطرق الى محمد. وحين أصرّ الحشد عليه ان يبدي رأيه بمحمد، فقد بيرفيكتوس السيطرة على غرائزه وأطلق العنان للشتائم ضد النبي والمسلمين.

حاول القاضي المسلم تبرير فعلة الراهب كي يتجنّب إصدار حكم إعدام بحقه، لكن بيرفيكتس كان يفقد أعصابه في كل مرة وينهال بالشتائم على محمد والإسلام. وبعدها،

وبضغط من أمير قرطبة، لم يجد القاضي بداً من شنقه. وبعدها كرت سبحة المسيحيين الذين يتعمدون شتم الإسلام علنا لاستدراج المسلمين إلى قتلهم .

وتعلّق كارين أرمسترونغ (Karen Armstrong) على هذه الأحداث بقولها "إن المسيحيين كانوا يخلقون بعنفهم الانتحاري هذا عدواً، في وقت كانوا فيه بأمس الحاجة الى بلورة هوية جديدة"(٢٨).

المواطنون العرب الذين أشعلوا النار في أنفسهم، بدءاً من محمد البوعزيزي، كانوا يفعلون الأمر نفسه: إحراق أنفسهم لاستيلاد هوية عربية متجددة. وهذا ما نجحوا في تحقيقه نسبيا، لأن الأمور في هذا المجال لاتزال في بداياتها الأولى.

فقد انتفض المواطنون العرب في وجه أنفسهم أولاً (عبر كسر حاجز الخوف)، ثم عمدوا تباعاً في تونس ومصر واليمن والأردن والجزائر والسودان (والحبل على الأرجح لازال على الجرار) إلى تحديد هويتهم المتجددة التي تستند إلى : الكرامة، وحريات الفرد، وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية ، وحقه في المشاركة في تقرير مصير بلاده وأمته.

البعض أطلق على هذا الحدث تعبير "ثورة المواطنة". وهذا صحيح. لكن الأمور تبدو أعمق بكثير من هذا. فهذه أيضاً ثورة الهوية العربية المُتجددة التي ستغيّر وجه الوطن العربي برمته وتعيد بناءه على أسس سياسية جديدة، ومفاهيم فكرية جديدة، وهياكل اجتماعية جديدة.

<u>كيف؟</u>

"عاصفة كاملة"

هيلاري كلينتون، وحين كانت وزيرة للخارجية الأميركية، وصفت ما حدث في المنطقة بأنها "عاصفة كاملة (complete storm) .".وهذا تعبير في الإنجليزية يصف حدثاً عملاقاً ينشأ من مجموعة نادرة ومتقاطعة من الظروف ليخلق حالة خطيرة للغاية.

التوصيف كان موفّقاً، لكنه ناقص، خاصة وأنه يأتي من وزيرة كانت تغيّر موقفها

من الثورات المدنية العربية كل يومين أو ثلاثة. هو كان موفّقا، لأنه يرصد بدقة الأعاصير التي لاتزال تهب هذه الأيام على الوطن العربي وتكاد تشكّل الأن "عاصفة كاملة". وهو كان ناقصا، لأن بعض قيادات الإدارة الأميركية مُجسّدة بكلينتون لم تدرك الكنه التاريخي العميق لما جرى ويجري.

فالمواطنون العرب لايثورون فقط للتخلّص من ماضٍ متكلّس، بحيث يكفي معه تغيير بعض الوجوه والمؤسسات كي يستكينوا[٢٩]، ولاحتى لفرض مشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة وحسب (على رغم أن هذا مطلب بنيوي رئيسى)، بل هم يريدون في الدرجة الأولى بناء عالم جديد، مستقبل جديد، غد جديد، وهوية متجددة.

هذا مايخلق الآن الاندفاعة القوية من تونس إلى مصر، ومن الجزائر إلى أطراف شبه الجزيرة العربية لبلورة مثل هذه الهوية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وأبرز دليل على هذه الجدّة هو أن من يقود الثورات العربية هم ١٠٠ مليون من الشبان الذين حظي معظمهم بقسط من التعليم، وارتبط العديد منهم بالفيس بوك والتويتر، ويقبع نحو ٤٠ في المئة منهم خارج سوق العمل وسوق السياسة.

قد يحتج البعض هنا قائلاً إن الحديث عن هوية عربية قد لايكون دقيقاً. فالتوانسة لم يطيحوا بالرئيس زين العابدين بن علي باسم العروبة. والشبان المصريون لم ينزلوا إلى ميدان التحرير رافعين رايات هذه الهوية. وكذلك الأمر في ليبيا والبحرين واليمن والأردن والجزائر (والعد مستمر). كل هؤلاء، يضيف هذا البعض، تحرّكوا بدوافع محلية محض. هذا علاوة على التباين الشديد في ظروف البلدان العربية، حيث إن بعضها مُندمج اجتماعياً كتونس ومصر، في حين أن بلداناً أخرى كاليمن والأردن وسوريا ولبنان منشطرة إلى قبائل وطوائف ووطنيات. وبالتالي، يجب التمهّل قبل إطلاق السمات العربية العامة على هذه الحركات.

لا أحد بالطبع ينفي تباين الظروف، على رغم اشتراك معظم الشعوب في الرضوخ إلى ثالوث السلطوية- الفساد- الانفجار الديموغرافي. لكن في المقابل، يجب هنا

الإجابة على سؤالين هامين: لماذا تتجاوب الشعوب العربية الآن مع انتفاضات بعضها البعض، ولم تتجاوب قبل ذلك لا مع ثورة إيران العام ١٩٧٩ ولا مع ثورات أوروبا الشرقية العام ١٩٨٩؟ وكيف يمكن أن نُفسّر تخطي المنتفضين الأردنيين للانقسام الأردني الشرقي- الفلسطيني، واليمنيين لانشطاراتهم القبلية، والمصريين لخلافاتهم الطائفية، في خضم ثوراتهم المدنية؟

الجواب واضح: المواطنون العرب يخلقون الآن مواطنيتهم بالتكافل والتضامن مع بعضهم البعض. وهم حين يفعلون ذلك، يبنون من دون أن يدروا، ومن دون تنظير هويتهم العربية الواحدة المتجددة بالدم والعرق والدموع. هؤلاء الذين يفعلون ذلك ليسوا أي مواطنين. إنهم بالتحديد الشباب والجيل الجديد، الأمر الذي يفرض وقفة إزاء هذه الظاهرة.

الجيل الجديد

حين سُئِل كاتب هذه السطور في مقابلة صحافية مؤخراً عما إذا كان ثمة مقال أو موقف ندم عليهما، جاء الجواب سريعاً: أجل: الموقف من الجيل الجديد.

فهذا الجيل يستأهل منا بالفعل طلب المعذرة، وحتى الغفران. إذ أن الصورة التي كنا نرسمها له[٣٠]، وبثقة تامة، هو أنه جيل "سطحي"، واستهلاكي، ولا قاريء، وغارق حتى أذنيه في الثقافة الشعبية التسليعية الأمريكية. وبالطبع، هذا التعريف كان يشمل ضمناً اعتزازاً بالجيل القديم الذي شارك في أحداث ١٩٦٨ العالمية، وفي الثورات الثقافية والتحررية والعالمثالثية، والتي كان طموحها لايقل عن بناء عالم جديد، وتاريخ جديد، وإنسان جديد.

بيد أن ماجرى في تونس ومصر واليمن والأردن ثم السودان والجزائر وباقي أنحاء الوطن العربي، قلب هذه الصورة رأساً على عقب. إذ تبيّن أن شبان الجينز، والفيس بوك، والتويتر، ومقاهي الانترنت، يكتنزون زخماً ثورياً ضخماً لا سابق له ويفوق بكثير كل الأجيال السابقة، بما في ذلك حتى جيل الستينيات الذي كان الأشهر في التاريخ الحديث. لكن، من أين أتى جيل أولادنا بهذه الطاقة، على رغم الاتهامات لهم

بـــ"ضحالة" الثقافة" واللاتسييس واللاأدلجة؟

يجب أن نمعن التفكير من الآن في هذا السؤال، إذا ما أردنا أن نفهم ماجرى حتـــى الآن، وما سيجري حتماً من "عواصف كاملة" أخرى آتية لاريب فيها.هنا قد نتـــعـــثّـــر بالعديد من الاجتهادات، التي يتمحور معظمها حول الدور الثوري للتكنولوجيا الحديثـــة والثورة التكنولوجية الرابعة في قلب البُنى الاجتماعية والفكرية:

١. الشباب ترابطوا في إطار شبكة أثيرية لاتستطيع الأنظمة المستندة إلى الـــتـــراتـــب الهرمي لا تفكيكها ولا مواجهتها. وهذا ما هزّ أركان هذه الأنظمة بعنف، لأنه غيّـــر معنى السلطة وكيفية ممارستها .

٢. تقاطع المصالح بين الفتية المثقفة التي لا مستقبل اقتصادياً لها مع مطالب عـــمـــال وفقراء المدن (كما حدث في كومونة باريس الثورية في القـــرن ١٩)، وتـــوفّـــر تكنولوجيا الإعلام الاجتماعي لكسر هيمنة الحكومات على الفكر والمعلومـــات، مـــا سهّل كثيراً هذا التقاطع.

٣. نجاح الشباب في التعويض عن صعوبة تشكيل التحالفات السياسية – الاجتماعيـــة العمودية من خلال نشر الأفكار الأفقية التي كانت تتحوّل سريعاً إلى برنامج عمـــل تنفيذي، وهذا عبر طرح مطالب محدودة ومحددة (الخبز والحريـــة) لا شـــعـــارات إيديولوجية فضفاضة.

٤. وأخيراً، وهنا الأهم، نجاح الشباب في كسر حاجز الخوف، واستعدادهم الكـــبـــيـــر للتضحية بأرواحهم.

بالطبع، يمكن أيضاً إيراد تفسيرات موضوعية عدة لطالما حذّرت منها تـــقـــاريـــر التنمية البشرية العربية والدولية، وفي طليعتها الانفجار الديموجرافي الكبير في معظـــم أجزاء الوطن العربي، وهو العامل الذي لعب على مدار التاريخ دور الحاضنة الرئيسية للثورات أو الاضطرابات الاجتماعية العنيفة.

حصة الشباب من هذا الانفجار كانت كاسحة: ٦٠ % من إجمالي السكان الـــذيـــن شملهم في كل الدول العربية، تراوحت أعمارهم بين الثالثة عشرة والتاسعة والعشرين

من العمر، و ٨٠ % منهم إما عاطلين عن العمل، أو غير راضين عن وظائفهم، أو عاملين وغير راضين عن أنظمتهم السلطوية. ويشير زبغنيو بريجنكسي مستشار الأمن القومى الأمريكي الأسبق إلى أن "الطفرة السريعة في أعداد الشباب كانت حاضرة في ٨٠ في المئة من الصراعات الأهلية في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٩. ومن الجدير بالاهتمام أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأعم له معدلات شباب أعلى من المعدل العالمي. وهكذا، في المنطقة الممتدة من شرق مصر إلى غرب الصين كانت يقظة الشارع السياسي (المجسّدة بالشباب) هي أعظم عامل للانتفاضات العنيفة. إنها في الواقع برميل بارود ديمغرافي" [٣١].

أي هوية؟

الآن وبعد هذه الجولة على المعطيات والظروف المحيطة بمسألة الهوية العربية، من مسألة وجود استهداف حقيقي لهذه الهوية وللقيم المشرقية التاريخية، يتجسّد في التحالف المكين بين العولمة الغربية الرأسمالية وبين الحركة الصهيونية، إلى ما يقابله من ولادة "الشارع السياسي" العربي ودخول قوى إقليمية إسلامية على خط المطالبة بحصة في النظام الإقليمي المشرقي، جنباً إلى جنب مع المتغيرات الكاسحة في النظام العالمي الذي يشهد صعود حضارات آسيا وتآكل الهيمنة الغربية، وبروز الدور الهائل لثورة التكنولوجيا الرابعة، نتساءل:

ما العمل في الوطن العربي؟ كيف يمكن للمثقفين العرب المساهمة في بلورة الهوية العربية المُتجددة والمنفتحة على مجالها الحيوي الإقليمي الحضاري وعلى دورها التاريخي العالمي؟

هذا الهدف الكبير يحتاج بالطبع إلى انخراط هؤلاء المثقفين في ورشة عقل جماعي، كل حسب اختصاصه، يشبه إلى هذا الحد أو ذاك العقل الجماعي الذي أنتج إصلاحات ميجي في اليابان، أو ثورة الحداثة الأولى في أوروبا القرن السادس عشر (قبل أن تصادرها الرأسمالية[٣٢])، أو انعطافة النخب الفرنسية والألمانية في خمسينيات القرن العشرين التي أدت إلى تحقيق السلام والاتحاد الأوروبيين (حتى الآن على الأقل).

ما نقوله هنا يعني أن بناء الهوية العربية المتجددة يجب أن ينطلق من المشروع الحضاري- الاستراتيجي إلى المشروع النظري الهوياتي، وليس العكس. وهذا لسبب مقنع ألمحنا إليه أعلاه: لايحتاج المشروع الهوياتي العربي المُتجدد للانطلاق من الصفر أو لاختراع هوية جديدة، كما فعل ويفعل مثلاً اليهود الصهيونيون، أو الأوروبيون الآن، أو الأمريكيون حيال العمل على اختراع الهوية الشرق الأوسطية . فالهوية العربية حيّة وترفل في الثقافة والتاريخ واللغة والأديان والموسيقى والأغاني والمشاعر وتعريفات الذات، على الرغم من كل ما تتعرّض له من معاول الهدم ومباضع التقسيم. وهي لاتحتاج سوى إلى تطوير وإعادة برمجة كي تستطيع ليس فقط الرد على التحديات الكثيفة الراهنة، بل أيضاً رسم خريطة مستقبل مغاير. والمشروع الحضاري الاستراتيجي يلبي تماماً هذه الحاجة.

نورد في مايلي ثلاثة محاور مقترحة يمكن أن تساهم في إطلاق النقاشات حول هذه المسألة، والتي تستهدف كلها في الدرجة الأولى توفير خريطة طريق للشارع السياسي العربي المنتفض، والذي سيكون عليه بمائة ملايينه لعب الدور الأول والرئيس في بلورة هذه الهوية المتجددة :

المحور الأول:

طرح مسألة التكامل العربي على المجتمعات المدنية والأهلية العربية للتحرّك في الشارع من أجل المطالبة به، ليس كهدف رومانسي بل كمشروع واقعي يهدف في المقام الأول إلى توفير فرص العمل والحياة الكريمة لكل الشبان والمواطنين العرب. فليس من المعقول أو المنطقي، على سبيل المثال، أن تعاني مصر من انفجار ديموجرافي خانق وتآكل أراضيها الزراعية التاريخية، فيما هناك مناطق شاسعة في السودان وليبيا وغيرهما في حاجة إلى خبرات الأيدي العاملة والمثقفة المصرية. وليس من المعقول أو المنطقي ألا تتجاوز التجارة البينية بين الأقطار العربية أكثر من ٧ % من إجمالي تبادلاتها، وأن تذهب جل الاستثمارات العربية إلى الغرب لتشغيل مصانعه ومزارعه ومختبراته العلمية، فيما بلدان الوطن العربي عطشى بحدة إلى هذه الاستثمارات، أو على الأقل إلى شطر منها. ثم، من غير المعقول أو المنطقي أن

تواصل دول المغرب الكبير التركيز على التنمية المنفردة التي باتت الآن مستحيلة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، فيما كل الظروف الموضوعية مواتية لإقامة السوق المغاربي المشترك.

١٠٠مليون شاب عربي هم ثروة هائلة في حال أعطوا فرص العمل، كل في مجاله في كل أرجاء الوطن العربي في إطار تكاملي، يأخذ من كل دولة قدرة طاقتها ويعطيها قدر حاجتها.

١٠٠مليون عربي قادرون، في حال توفرت لهم السبل، أن يفرزوا من صفوفهم عشرات الآلاف إن لم يكن مئات الآلاف من العلماء والمبدعين والمطورين القادرين على إدخال الوطن العربي إلى قلب الثورة التكنولوجية الرابعة، ليس كمستهلكين بل كمبدعين وخلاقين. وكما هو معلوم، ثورة المعلومات والاتصالات باتت هي كل الاقتصاد وتكاد تحيل السياسة إلى رفوف التاريخ بفعل عملها على تغيير المجتمعات والهويات وحتى طبيعة الإنسان نفسه .

ثم أن التكامل العربي بات في الواقع مسألة وجودية هامة حتى لو استمرت الحروب والصراعات العربية- العربية، بسبب التدهور السريع، والمشترك، للأوضاع البيئية في المنطقة، خاصة منها نقص المياه، وارتفاع منسوب البحار والمياه المالحة في الأراضي الزراعية، وتلوث الهواء. فالطبيعة لا تميّز بين مصري وسوداني، أو سنّي وشيعي، أو مسيحي ومسلم، ولا تفضل مواطن خليجي على مواطن مغاربي. ٢٢ مليون يمني سيكونون قريباً بلا ماء، فإلى أين سيذهبون، وكذلك ما بين ١٠ إلى ٢٠ مليون فلاح مصري؟. ونواكشوط قد تغرق قريبا، فإلى أين سيذهب سكانها؟ والجفاف وتغيّر المناخ في سورية كان أحد الأسباب الحرب الأهلية الراهنة فيها.(٣٣)

الوطن العربي الشاسع منطقة بيئية وإيكولوجية واحدة، كما هو وحدة جيوثقافية واحدة. وهو الآن على رأس قائمة المناطق العالمية المهددة بالكوارث الطبيعية الكبرى بسبب تغيّر المناخ. وبالتالي، فالتكامل العربي ليس خياراً بل فرض عين.

هذه نقطة.

وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية: الخطوة التالية، أو الموازية، للتكامل الإقليمي

العربي هي الانفتاح على التكامل الإقليمي مع بقية مكونات الحضارة العربية في المنطقة، أي تركيا وإيران والأكراد، على أسس الديمقراطية والمساواة والقيادة الجماعية لأي نظام إقليمي جديد قد تتفق هذه الشعوب على إقامته. وهذه أيضاً باتت مسألة واجبة تفرضها قوانين النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

المحور الثاني:

العمل على تحقيق "تسوية تاريخية" شاملة بين الدول وبين المجتمعات المدنية العربية، وبين التيارات الإيديولوجية والسياسية المتباينة داخل هذه المجتمعات. ومرة أخرى، التجربة اليابانية التي أشادت مثل هذه التسوية في القرن التاسع عشر قد تكون نموذجاً يمكن الإفادة منه.

التسوية التاريخية (أو العقد الاجتماعي الجديد) مع النخب الحاكمة لم تعد كما كانت قبل الربيع العربي، أي مجرد حلم ليلة صيف، بل باتت في أمر اليوم (على رغم كل التراجعات الراهنة) بعد أن دخل الشارع السياسي العربي إلى مسرح التاريخ مع أحداث الربيع العربي ولن يعود إلى القوقعة ثانية. والمطلوب هنا ليس الثورات العنيفة، بل إقامة توازن قوى بين الدول والمجتمعات المدنية، يتم من خلاله ضمان مشاركة الشارع في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والقضائي المتعلّق بالحريات وحكم القانون، في مقابل منح الشرعية للأنظمة. وهنا، التحرّك المشترك للشارع العربي في كل الأقطار لدعم الحراك الشعبي في كل بلد، سيكون رافعة تاريخية هائلة لتسريع عملية تحقيق الأنظمة لمطالب وحقوق الشارع في كل الأقطار.

أما التسوية بين الفصائل الأيديولوجية المتباينة في المجتمعات العربية، وعلى رأسها التيارات الإسلامية والوطنية والعروبية والأقليات، فيمكن أن ترى النور إذا تم اتفاقان بينها: اتفاق على أولوية حماية وتعزيز الهوية العربية بعمقها الحضاري الإسلامي (والحضاري المسيحي الشرقي)، ووضع التكامل العربي كهدف أولي وأساسي، وإرساء النهوض على أسس التنمية الإنسانية والانتاج الاقتصادي-التكنولوجي. أما الاتفاق الثاني فهو الاتفاق على الاختلاف الإيديولوجي، وتخويل الشارع السياسي حسم الأوزان والأحجام عبر العملية السلمية والديمقراطية.

بيد أنه لا بد من التشديد هنا على أن أياً من هاتين التسويتين المفترضين لن تولدا، إلا بفعل ضغوط قوية ومتصلة من الشارع السياسي العربي وبقيادته. فهو وحده الآن القادر على صنع التاريخ، وهو وحده الذي يملك جيوشاً جرارة تتكون من مائة مليون نسمة من الشباب العربى الناهض في وسعها إنجاز المهمة.

المحور الثالث:

هو إعادة الثقة للشارع والشباب العربي بثقافتهم وحضارتهم، وأيضاً بدورهم في بناء النظام العالمي الجديد متعدد الحضارات. وهذا يتطلب إحياء الحوار البنّاء بين الماضي والمستقبل وتوضيح صوره بجلاء لجيل الشباب، كي يتسنى لهم أن يدركوا أن ماضي حضارتهم العريقة التي اخترعت الضمير للمرة الأولى في التاريخ البشري منذ ٤ آلاف سنة، وعلّمت البشر الكتابة، واكتشفت وحدة الكون والوجود، وتبنّت فكرة الوحدانية قبل ٥ آلاف سنة من الفيزياء الحديثة، يمكن هو نفسه أن يكون مادة المستقبل، ليس فقط هذه المرة لصالح الوطن العربي بل لمنفعة كل الإنسانية وكل الحياة على كوكب الأرض.

بكلمات أوضح: يجب أن يدرك الشباب العربي أن لديهم دوراً عالمي تفرضه عليهم حضارتهم العريقة والمرحلة الانتقالية الخطيرة التي يمر بها الجنس البشري. وهذا الدور يتجسّد في إعادة الاعتبار لما اخترعته حضارتهم في التاريخ: القيم والأخلاق والضمير، والتوازن الدقيق بين المادة والروح، والتسامح والتعددية في إطار الوحدة. وهذا بالتحديد ما يفتقده العالم الآن بفعل المادية الميكانيكية الكارثية التي تحاول الرأسمالية الغربية العالمية فرضها الآن على العالم.

انطلاقاً من هذه المحاور، نعتقد أن الطريق أمام بلورة الهوية العربية المتجددة سيكون مفتوحاً أكثر مما لو بدأنا رحلة هذه البلورة من النقاط النظرية. لكن، وكما أسلفنا، هذا جهد يجب أن يقوم به المفكرون والمثقفون العرب في إطار عقل جماعي مشترك. هذا مع ثقتنا الكاملة بأن الشارع السياسي العربي قادر على خلق وإبداع عالمه الجديد، وتحقيق ماتحدث عنه فرناند برودل عن التبدلات والمنعطفات العميقة، في حال رأى هذا الجيل النور في آخر النفق واتضحت أمامه معالم الطريق.

المراجع

1. Fouad Ajami: Dream Palace of the Arabs New York: Pantheon, 1998-, introduction.

٢. يلاحظ منير شفيق أن تجربة محمد علي في مصر أفرزت مجموعة من الإشكالات التي لاتزال تتجدد حتى يومنا هذا. ولعل الاشكال الأول هو علاقة الخارج الدولي (الغرب) بالداخل العربي والإسلامي على المستويين القطري والإقليمي، أو على العكس علاقة هذا الداخل بذلك الخارج. والحال أن ثمة تداخلاً شديداً بين الداخل والخارج في كل خطوة وفي كل لحظة:

منير شفيق: تجربة محمد علي الكبير: دروس في التغيير والنهوض. بيروت، دار الفلاح للنشر، ١٩٩٧. ص ٦٥

3. Olivier Roy : The Failure of Political Islam. Harvard University Press, 1998.pp 15,28.

٤. – سعد محيو. مأزق الحداثة العربية: من احتلال مصر إلى احتلال العراق. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠١٠. ص ١٢٣

٥. يركز المفكر العربي الكبير الراحل جلال أمين على أنه يستحيل تغيير أو فهم الأوضاع الداخلية العربية خارج سياق النظام العالمي في شتى مراحل تطوره. وهو يسير بذلك على منوال فاليري فاليرشتاين وسمير أمين في إطار نظرية المركز والأطراف.

راجع: المشرق العربي والغرب. الطبعة ٣: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١. ص٨١، ٢٠٩.

٦. – يعتقد نيغري وهارت أن العولمة الرأسمالية الراهنة لا تعمل على إنهاء دور الدول – الأمم وحسب، بل أنهت أيضاً دور الامبريالية وبات مركز العالم في كل مكان ولا مكان في آن. وهذا برأيهما سيخلق نظاماً عالمياً رأسمالياً جديداً لا داخل فيه ولا خارج، ولازمان ومكان، ولا مركز وأطراف:

مايكل هارت وانطونيو نيغري: الامبرطورية، امبرطورية العولمة الجديدة. الرياض، دار عبيكان، ٢٠٠٢. ص ٢٣١

7. Barnett, Thomas P.M.. "The Pentagon's New Map." Esquire. 1 March 2003.
8. Martin Kramer : When Minorities Rule. Sandbox, December 15, 2004
9. Moshe Ma'oz, Middle Eastern Minorities: - Between Integration and Conflict - The Washington Institute for Near East Policy. Jan. 1, 1999
10. Robert Satloff U.S. Policy Toward Islamism A Theoretical and Operational Overview. council on foreign relations new York. 2000.

١١.يروي هنري كيسنجر، في معرض حديثه عن صعود آسيا، أنه خلال سرية له إلى الصين في تموز/يوليو ١٩٧١، لخّص شوآن لاي مفهوم ماوتسي تونغ للنظام العالمي بقوله أن هذا الأخير

قلب بشكل تهكمي فلسفة أباطرة الصين: فبدلاً من القول أن كل شيء منتظم تحت السماء، يقول ماو إن "كل شيء تحت السماء في حالة فوضى: الوضع ممتاز".
Henri Kissenger, world order. Penguin books,2015, p.223
ويقول الزعيم الماليزي مهاتير محمد:" تيار التاريخ بدأ يعود إلى آسيا التي أوشكت أن تتفوق حضارياً على الغرب. ولذا، بات على هذا الغرب الآن التطلع إلى الشرق بحثاً عن الحكمة:
مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا/ صوت آسيا. دار الساقي ١٩٩٨. ص ٣٢.
١٢.مأزق الحداثة العربية. مرجع سابق/ ص ١١.
١٣. يقول برنارد لويس: " للمرة الأولى منذ قرنين ستُحدد حكومات وشعوب الشرق الأوسط مصيرها الخاص. إنها قد تنتج قوى إقليمية جديدة، وربما تعمل بالتوافق معا، وربما تتنافس على الهيمنة الإقليمية، كما أنها قد تسير على منوال يوفوسلافيا والصومال، أي التجزئة والفوضى":
Bernard Lewis: the middle east: A brief history of the last 2000 years. London, weidfeld and Nicholson, 1995. P٣٨٦
١٤. راجع رشاد عبد الله الشامي: إشكالية الهوية في إسرائيل. عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٧، ص ١٣ وما بعدها
١٥. المرجع السابق، ص ٢٦: الفصل الأول: الطرح الكنعاني للهوية في إسرائيل.
١٦.– المرجع السابق ص ٣٥
١٧.يضم الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تأسس في قمة باريس للمتوسط في تموز/يوليو ٢٠٠٨ ٤٣ دولة من أوروبا وحوض المتوسط: ٢٨ دولة أوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و١٥ دولة متوسطية من شمال إفريقيا وغرب آسيا وجنوب أوروبا.
١٨.
19. John Laughland -What Is Really Behind the Mediterranean Union? The Brussels Journal.com, 2008
٢٠. راجع ويكيبيديا: Union for the Mediterranean.
٢١.يقول الراحل محمد حسنين هيكل قبل عشر سنوات من انتفاضات الربيع العربي:" ثمة جيل ينتظر في الظلال، وأستطيع أن أرى الآن بذور سيئة تتنامى. الجيل الجديد يدرك أن هناك عالماً مختلفاً وتقوم الانترنت بتشكيله. ورد على سؤال عما إذا كانت القومية العربية "ماتت" بقوله:
ثمة فرق بين أن تخسر معركة وبين أن تفشل في الحياة. القومية العربية ليست اختراعاً من أحد. إنها كانت حركة. العالم العربي لغة واحدة، وجغرافيا واحدة، وقانون واحد (الشريعة). نحن لدينا الكتب نفسها، والسينما نفسها، والقرب الجغرافي. هذه منطقة كاملة في كل شيء. راجع:
Arab nationalism: alive or dead? Mohamad hassanein haikal. Interview, 2002.
22.Lewis: ibid
٢٣. راجع سعد محيو: الاتراك، الإيرانيون، الأكراد، العرب: تكامل أم انتحار، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع ٢٠١٨، خاصة الفصل الثالث: الغرب يترنح بعنف، ص ٦٩ وما بعدها.

٢٤.المرجع السابق: تركيا وإيران العائدتان، ص ١٦٥ وما بعدها.

٢٥.المشرق العربي والغرب. مرجع سابق، ص ٥٦

٢٦. محمد حسنين هيكل: أزمة العرب ومستقبلهم. القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٥. ص ١٠

٢٧. راجع هنا الدراسة المهمة للدكتور عبد الغني عماد: سوسيولوجيا الهوية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧. يقول عماد(ص ٢٨٣):

"الدفاع عن الهوية لا يتحقق بالمحافظة عليها كما هي، بل من خلال إعادة بنائها في سياق جديد يتناسب ومعطيات ما انتجه الفكر الإنساني من صيغ تحفظ كرامة الإنسان وحرياته.

28. ،Karen Armstrong, holy war: the crusades and their impact on today's world(London, Macmillan, 1988, p 233

٢٩. يقول سبينوزا: " إذا ما بادرنا ببساطة إلى قطع الرأس الاستبدادي للجسد الاجتماعي، فإننا سنبقى مع الجثة المشوّهة للمجتمع. ما نحن في حاجة إليه هو جسد اجتماعي جديد، وهذا مشروع يتجاوز إلى حد كبير مجرد الرفض." النص مقتبس من كتاب "الامبرطورية". مرجع سابق ص ٣٠٣.

٣٠.ماعدا محمد حسنين هيكل الذي كان اول من أطل بإيجابية على جيل الشباب. راجع أعلاه. المرجع ١٨.

31.Zbigniew brezenski: strategic vision> America and the crisis of global power, Basic books, newyork, 2012.pp 30.31

٣٢. يميز نيغري وهارت بين حداثتين أوروبيتين: الأولى بين سنتي ١٢٠٠ و ١٦٠٠ حين أقدم البشر على إعلان أنفسهم أسياداً لحياتهم كمنتجين مدن وصانعي التاريخ ومتطلعين إلى السماوات والفراديس ومؤسسي الإنسان المربع Homo –Homo. أما الحداثة الثانية فكانت ثورة مضادة هدفت إلى السيطرة على الجمهور، فغرقت النهضة الاولى في بحر من الحروب الدينية والاجتماعية والاهلية. لقد قامت الرأسمالية بتلطيخ المشهد بألوان الشفق الدامية وأصبحت المطالبة بالسلم طاغية، بإشرافها".

الامبرطورية. مرجع سابق، ص ١٢٧ وما بعدها.

٣٣. سعد محيو: الخروج من جهنم: وعي بيئي جديد أو الانقراض. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. الفصل الأول